خطة الرّد في الأندلس
خلال القرنين 3و4هـ/9-10م

أ . حيمي عبد الحفيظ، جامعة تيارت

تقديم:

شهدت الأندلس خلال القرنين 3-4هـ/9-10م تطورا حضاريا رغم الظروف السياسية غير المستقرة،و ذلك لكثرة الحروب والفتن، وبعد تولي عبد الرحمن الثاني أو الأوسط الحكم سنة 206هـ/ 822م عرفت استمرار نهضة حضارية خلال عصر الخلافة الأموية من 316هـ/928م، إلى عهد الحاجب المنصور محمد بن عبد الله بن أبي عامر المعافري، الذي وصل إلى الحكم سنة 371هـ/982م، وبوفاته 392هـ/1002م تبدأ مرحلة جديدة مليئة بالاضطرابات والصراعات والانقسامات.

ومن هنا يمكن القول أنّ هذه المرحلة من تاريخ الأندلس تمثل أوج العطاء والحضاري، ولاشك أنّ ذلك ناجم من قوّة شخصية الأمراء والخلفاء الذين حكموا هذه الفترة، و سجّل التاريخ إسهاماتهم في بناء صرح الحضارة الأندلسية، وبخاصة في مجال التنظيم الإداري للبلاد، و لقد تم تزويد هذه الإدارة بأجهزة تساعد على تسيير شؤون الحكم ومنها التنفيذية كالحجابة والوزارة، والتشريعية كالشورى التي تميزت بالتنظيم والتخصص. كما عرفت الأندلس نظاما قضائيا فريدا ومتطورا الذي زوّد بخطط مساعدة لإصدار الأحكام في القضايا الكبرى ومنها خطة الرّد.

1- التعريف والصلاحيات:

هل يقصد بالرّد رد المظالم، أم رد الأحكام؟ للإجابة على هذا السؤال لابد من أدلة تاريخية تبرز أحدهما، مع أن المصادر التاريخية لا تحدد بوضوح طبيعة واختصاص صاحب الرد، ولا تبين مكانتها بين الخطط، ولا دائرة نفوذها، غير أنه يمكن أن نستنتج ذلك من خلال تتبع تراجم علماء الأندلس الذين تولوا خطة القضاء، ومن خلال الإشارة السريعة التي أوردها ابن سهل في كتابه ديوان الأحكام الكبرى بقوله: "واعلم أن للحكام الذين تجري على أيديهم الأحكام ست خطط أولها القضاء وجلّها قضاء الجماعة والشرطة الكبرى والشرطة الصغرى وصاحب مظالم وصاحب رد بما رد إليه من الأحكام"[1].

لكننا سبق وأن ذكرنا أن من صلاحيات صاحب المظالم النظر فيما عجز القضاة عن تنفيذه فهل أصبحت خطة المظالم يطلق عليها اسم الردّ، أو صاحب خطة الرّد، ولكن يصعب الإجابة عن هذا السؤال، فصاحب الرد من خلال ما أشار إليه ابن سهل، يبدو أنها خطة ذات مكانة رفيعة وسلطة نافذة تنظر في القضايا التي عجز القضاة علي إمضائها أو أنها محل شك فيتخلى عنها لصاحب الرد وفق ما ذكره ابن سهل بقوله: "بأنه يحكم فيما استرابه القضاة وردوه عن أنفسهم، هكذا سمعت من بعض من أدركته"[2].

لكن صاحب المعيار ينقل النص عن ابن سهل و يقول: "وصاحب رد وهو كصاحب شرطة يسمى صاحب ردّ بما رد إليه من الأحكام"[3]، يشير بقوله: كصاحب شرطة، أي أنها خطة ذات صبغة تنفيذية وإذا صح ما أشار إليه صاحب المعيار يمكن اعتبار صاحب خطة الرد منفذ للأحكام القضائية، ولكن يبقي هذا الاحتمال بعيدا مادام أنه ناقل عن ابن سهل.

2- خطة الرّد والمظالم:

يبدو أن هذه الخطة من الخطط القضائية التي خول لها صلاحيات النظر فيما رده القاضي، وقد تكون خطة قضائية متخصصة في النظر في القضايا التي يعجز القاضي عن الحكم فيها، وأنها خطة لم تدم طويلا، وحلت محلها خطة المظالم، وذلك ما أشار إليه بروفنسال بقوله: "ويؤخذ مما اتصل بعلمنا أن نظام الرد كان قد هجر في الأنـــدلس إزاء نظام المظالم الذي قامت الشواهد الأندلسية اللاحقة عليه"[4].

أن ما أشار إليه المستشرق الفرنسي غير مؤكّد وبخاصة أن هذه الخطة وجدت إلي جانب خطة المظالم في منتصف القرن الرابع، وقد ورد ذكر اسم صاحب الرّد سنة 364هـ/974م في سياق ذكرعودة غالب بن عبد الرحمن راجعا من العدوة بحيث حضر مجلسه كل من قاضي الجماعة محمد بن إسحاق بن السليم والحكام وأصحاب الشرطة، وأحمد بن نصر صاحب الشرطة والسوق وخالد بن هشام صاحب الشرطة، وعبد الملك بن منذر صاحب الرّد فقعدوا تحت الوزراء[5]، وورد في التراجم: "وكان علي الشرطة والـــردّ حارث بن أبي سعـــيد في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم سنة 206هـــ"[6].

نستنتج من هذه النصوص أن خطة الرد استمرت وكانت قائمة إلي جانب خطة المظالم، ونري أنّ بروفنسال لم يقف علي النص الذي أورده ابن سهل عن دور هذه الخطة، وذلك ما جعله

يتساءل عن دور واختصاص صاحب الردّ، هل له سلطة القضاء أم أن دوره يقتصرعلى القيام بدور الوسيط بإحالته القضايا إلى قاض آخر؟ وانتهي بقوله: "ليس بوسعنا الآن أن نجيب على السؤال إجابة مقنعة"[7].

حاول الأستاذ علال الفاسي تقريب مفهوم الردّ، وشبهه بمهمة محكمة النقض في الأنظمة المعاصرة، فقال: "ويستفاد من ترجمة الجذامي أن الردّ وظيفة مهمة تفوق الشرطة الصغرى، ودون الشرطة الكبرى، وأن قضاء الجماعة أكبر منها جميعا، لأنه يشبه وزارة العدل، فتكون ولاية الردّ بمثابة محكمة النقض في الأنظمة العصرية"[8].

ويذكر علال الفاسي: "أنّ القاعدة التي كانت متبعة في الإسلام أن الإمام أو القاضي يمكن أن ينقض حكم غيره متى عرض عليه وكان مخالفا للإجـــماع أو القواعد أو القياس الجلي أو النّص الصريح... أما في الأندلس فكان يقض برفع هذه المسائل إلى والي الرّد، ليرى هل من الممكن تطبيق مقتضيات النّقض عليها أم لا، وفي غير البلاد التي تملك محاكم الرّد كان ولي الأمر يأمر بجمع، العلماء وعرض ما يسترابب فيه أو يشتكى منه، وحينئذ يصدر الإمام حكم النّقض أو الإبرام"[9].

يشير البعض أن صاحب خطة الردّ كان يقوم بدور الوسيط في نقل شكاوى وطعون القاضي إلى الأمير، وعلق على ذلك قائلا: "لا يبدو أنّ صاحب الردّ كان له هذا الدور البسيط الذي يتمثل في تلقي الشكاوي... يوجد نص يجعل من صاحبها قاضيا -لم يـــزل حاكما بخطة الردّ- وهنـــاك نص آخر يعطيه رتبة قاض -القاضي أبن ذكوان صاحب الردّ"[10].

3 - مميزات خطة الردّ:

ومن مميزات هذه الخطة في الأندلس في القرنين الثالث والرابع الهجريين أن صاحب الردّ كان يجمع بين خطته وخطة الشرطة الصغرى، وقد يكون ذلك بهدف الإسراع في تنفيذ الأحكام، وتطبيقها، ونظرا لمكانتها وخطورتها، كانت تسند إلى من يتحلي بالفطنة والذكاء والحكمة والصلاح والعفة وقلة الطمع والعلم بكتاب الله وسنة رسوله، وحفظ الفقه ومسائله[11].

كانت تسند هذه الخطة إلى كبار فقهاء المالكية، فتولاها بقرطبة محمد بن سعيد المعروف بابن الملون في عهد خلافة الأمير عبد الله، وجمع بينها وبين الشرطة، قال عنه ابن أبي دليم "وكان فقيها بمذهب مالك، حافظا له، و لم تكن له درجة في الرواية، وكان عالما بالوثائق من أبصر الناس بها، له فيها تأليف حسن مشهور، وولى الشرطة والردّ"[12].

من خلال النصوص يتبين أن هذه الخطة كانت أقل في رتبتها من خطة قاضي الجماعة، فقد تم نقل أحمد بن هرثمة بن ذكوان إلى قضاء الجماعة من خطة الردّ [13].فهل هذا النقل من الردّ إلى القضاء يعتبر ترقية؟ لا يمكننا أن نؤكد ذلك لأن النص في حد ذاته يشير إلى أنه تقلد القضاء بفحص البلوط، ثم تقلد خطة الرد مكان والده عبد الله بن هرثمة، كما كان مشاورا في الأحكام إلى أن ولي القضاء بقرطبة[14].

نستخلص من النص أن عملية النقل فعلا كانت بمثابة ترقية إدارية من القضاء في كورة فحص البلوط إلى خطة الرد، ثم كانت الترقية الأخيرة إلى خطة قضاء الجماعة الذي يمثل أعلى رتبة في سلك القضاء في الأندلس في هذه الفترة، وبذلك يمكن أن نصل إلى استنتاج يؤكد ما ذهب إليه علال الفاسي حينما قال إنها خطة بين الشرطة الكبرى والشرطة الصغرى، لكن هذا الاستنتاج غير مقنع باعتبار أن صاحب خطة الردّ ترفع إليه القضايا التي كانت محل شك عند القاضي، وبالتالي هل يمكن للقاضي أن يرفع ما عجز عن النظر فيه إلى قاض أقل منه رتبة ومكانة؟

يوجد نص آخر يبين لنا بعض المهام التي كانت تسند إلى صاحب الردّ، فقد ذكر ابن حيان في المقتبس أنه في حدود سنة 362هـ/973م خرج صاحب الردّ عبد الملك بن المنذر بن سعيد إلى المدن الغربية، وهي شريش ولقنت واشبيلية ولبلة وقرمونة وموروور واستجه، وشذونة لمطالعة رعاياها، والتعرف على أحوال سكانها، والكشف عن سير العمال فيها[15]، وهذا النص يعطينا صورة عن بعض المهام التي كانت تسند إلى صاحب خطة الرّد، أي قيامه بدور الرقابة على عمّال الكور والإطلاع على أوضاع الرعايا بها، مـــما يدلّ على أن صاحب هذه الخطة كان يقوم بدور الوسيط بين الرعية والخليفة. كما يوجد نص آخر يبين دوره، بحيث يقوم بالتحقيق فيما يصدر من أصحاب الخطط ضد الرعية، فقد خرج صاحب الردّ قاضي فحص البلوط عبد الملك بن منذر بن سعيد.

نستخلص من جميع هذه النصوص، أن صاحب خطة الردّ يمثل هيئة قضائية عليا، ينظر صاحبها في القضايا التي لم يقدر القاضي الحكم فيها، وذلك بسبب الشـــك والريـــبة ومعه الخازن أحمد بن محمد الكلبي إلى مدينة الفرج ليتعرفا على حقيقة ما رفع إليهم ضد قائدها رشيق بن عبد الرحمن صاحب الركاب[15]، ومعه الخازن أحمد بن محمد الكلبي إلى مدينة الفرج ليتعرفا على حقيقة ما رفع إليهم ضد قائدها رشيق بن عبد الرحمن صاحب الركاب[16] التي تكتنف القضية. ومن هناك يمكننا القول أن خطة الردّ كانت بمثابة محكمة الاستئناف التي تستقبل القضايا من المحكمة الابتدائية،

أما قاضي الجماعة فيمثل المحكمة العليا التي تنظر في القضايا التي ترفع إليها من صاحب الردّ أو الأمير.

4- نماذج من الذين تولوا خطة الرّد في الأندلس:

- **حارث بن أبي سعيد:** مولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية رحمه الله، يكنى أبا عمرو، واسم أبي سعيد سابق، وهو جد بني حارث الذين كانت فيهم الخطط، ولي الشرطة الصغرى، و لم يزل عليها إلى أن توفي سنة221هـ/836م، وقيل سنة222هـ/837م[17]. وقال ابن حيان إنّه: "كان على الشرطة والردّ حارث بن سعيد أي في عهد الأمير عبد الرحمن بن الحكم 206هـ-238هـ/821م-853م"[18].

- **عبد الملك بن منذر:** بن سعيد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن القاسم بن عبد الله بن نجيح من أهل قرطبة يكنى أبا مروان، ولي خطة الردّ، وامتحن بالذي عزي إليه من النكث، فصلب على باب سدة السلطان سنة 368هـ/978م، و كان مولده سنة328هـ/940م[19].

- **عبد الله بن هرثمة:** بن ذكوان من أهل قرطبة، واصله من جيان، يكنى أبا بكر، كان عاقلا أديبا عالما باللغة والنحو، حافظا للمشاهد والأيام، ذا مروءة وافرة وعقل راجح، ولي خطة الردّ بعد عبد الملك بن منذر، فلم يزل عليها إلى أن توفي سنة 370هـ/ 980م[20].

- **أحمد بن عبد الله بن هرثمة:** بن ذكوان بن عبد الله بن عبدوس بن ذكوان الأموي، قاضي الجماعة بقرطبة وخطيبها، وآخر القضاة بها بعهد الجماعة، يكنى أبا العباس تم تعيينه على قضاء الجماعة على يد محمد بن أبي عامر في عهد الخليفة هشام بن الحكم سنة392هـ/1002م، وكان قبلها يتولى خطة الردّ، كما كان قبل ذلك قد تصرف في عمل القضاء بفحص البلوط إلى أن تقلد خطة الردّ مكان والده عبد الله بن هرثمة فلم يزل بخطة الردّ، مشاورا في الأحكام، إلى أن ولي القضاء بقرطبة في التاريخ المذكور، توفي سنة413هـ/1022م.[21]

- **أيوب بن عمر البكري:** صاحب خطة الردّ بقرطبة، والقاضي ببلدة لبله، كان ذا علم وفضل وسروا وعفة ومروءة، كان شديدا في أحكامه، توفي سنة 398هـ/1007 [22].

- **راشد بن إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن راشد:** من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الملك، وهو ابن أخت القاضي أبي بكر بن وافد، تولى معه خطة الردّ أياما في الفتنة، استشهد بعد

محنة خاله ابن وافد، خرج فارا من قرطبة يريد الجوف فذبح في الطريق إليها سنة 404هـ/1013م، وكان من أهل العناية بالعلم والجمع له[23].

يتضح من خلال عرضنا لتراجم الشخصيات التي تولت خطة الردّ، أن هذه الخطة قد تواجدت في الأندلس منذ بداية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، واستمرت إلى غاية نهاية القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، وأنها تواجدت إلى جانب خطة المظالم، مما يجعلنا نتأكد على أنه لم ينته العمل بها في الأندلس، و لم تحل محلها خطة المظالم.

وكان صاحب خطة الردّ يجمع بينها وبين خطة الشرطة في بعض الأحيان، أو يجمع بينها وبين خطة القضاء في الكور، وهذا يقدم لنا إشارة علي أنها خطة كانت تجمع بين عملية الحكم القضائي وعملية التنفيذ.

نستنتج أن خطة قضاء الجماعة كانت أعلى رتبة من خطة الردّ، لأننا لاحظنا أن الذين تولوا قضاء الجماعة نقلوا إليها من خطة الرد، وذالك ما ورد في ترجمة عبد الله بن هرثمة بن ذكوان، وهذا ما يجعلنا نذهب إلي ما ذهب إليه علال الفاسي بأنها خطة أقل من قضاء الجماعة فتكون بمثابة محكمة النقض في الأنظمة العصرية[24].

لقد وردت إشارة في ترجمة راشد بن إبراهيم ابن أخت القاضي أبي بكر بن وافد، الذي تولى مع خاله خطة الردّ، نفهم من هذا أنها كانت خطة قضائية توجه إليها القضايا المشتبه فيها، أو التي كانت محل ريب عند القضاة، ويمكننا القول أنها تشبه إلى حد ما قاضي التحقيق اليوم، هذا مجرد استنتاج وفق ما استطعنا جمعه من النصوص من مختلف المصادر.

قد يكون صاحب الرّد قاضيا مختّصا في التحقيق الميداني، أي المتابع للقضايا وفق ما يعرف اليوم بالخبرة، فقد أورد لنا ابن سهل في كتابه ديوان الأحكام الكبرى نازلة تشير إلى هذا المعنى في باب الاستئمان والخلطة وكشف القضاة عمّا يستريبونه من الأمور بمن يرسلونه ممن يثقون به، وتبيّن هذه النّازلة أنّ القاضي كان يرسل في القضايا التي يشك فيها من يكشف عنها، وقد تكون هذه مهمّة هذا القاضي، بحيث لا يعتمد فيها على العدول فقد قال ابن زيّاد في سياق إجابته على النازلة: "ولا يطلب في ذلك العدول فيها، وإنّما يعمل فيها على ما يرجى به البلوغ إلى فهمه عند الكشف والبحث"[25].

نفهم من خلال هذا النّص أنّ القاضي كان يرجىء القضايا التي يعتريها شك إلى مختص ليكشف عنها لأنّه تأكّد لديه أنّ القضية لا يحكم بها بالعدول، مثل أن يكون نزاع بين جارين على مسألة، فهنا ينبغي كشفها ومعرفتها في الميدان حتى يستطيع القاضي إصدار حكمه فيها، ويمكن تشبيه ذلك بما يعرف اليوم بأن تعيّن المحكمة خبراء في شتى المجالات، في الصناعة والبناء والطب وغيرها، بحيث يطلب القاضي من الخبير أن يقدّم تقريره حول القضية وعلى أساس هذا التقرير يصدر القاضي حكمه.

إنّ ما أشرنا إليه مجرّد استنتاج من النّازلة التي لا تقدّم لنا أدّلة قاطعة تبيّن طبيعة ومهام هذا النّوع من القضاء الذّي تفرّدت به الأندلس، وما يمكن قوله هو أنّ قاضي الرّد هو قضاء خاص كان يرفع له القضايا المشكوك فيها كما قال ابن سهل في سياق ذكره لخطط الأحكام.[26]

خاتمة:

وأخيرا يمكننا القول أنّ صاحب خطة الرّد يتمتع بالنظر في الطعون في الأحكام القضائية، وبذلك يملك سلطة رد الحكم وتعديله إذا خالف أحكام الشرع، ويتمتع بسلطة نقض الأحكام والنظر في دعاوى الخصوم.[27]

خاتمة:

إن النصوص التي وردت في مصادر التاريخ وكتب التراجم تشير إلى وجود خطة قضائية تفردت بها الأندلس عن غيرها وهي الرد، لكن لا تفصح عن دورها واختصاصها باستثناء ما اشار إليه ابن سهل في نوازله بأنها من خطط الأحكام، وسكوت المصادر عن الأحكام التي كان يختص بها هذا القاضي يدفعنا إلى استنتاج ما يلي:

– أن خطة الرد خطة مساعدة للقضاء ظهرت في الأندلس منذ القرن 2هـ إلى غاية القرن 5هـ.

– أن هذه الخطة كانت أقل رتبة من قاضي الجماعة وأكثر من والي الشرطة بمثابة قاضي النقض الذي توجه له الطعون في أحكام القضاة.

– وحسب ما أشار إليه ابن سهل أن هذه الخطة كان القضاة يردون إليها القضايا التي فيها ريب أو شك ليحقق فيها ويصدر بشأنها حكما.وبخاصة القضايا التي تحتاج إلى خبرة كالبناءات وأمور التجارة وغيرها.

– ولا تخرج مهام هذه الخطة إما رد الأحكام، أي إعادة النظر في حكم القاضي، بعد أن يطعن الخصوم فيها، فترد إلى صاحب الرد للنظر فيها، أو أن القضاة هم الذين يردون القضايا لقاضي الرد إما لعدم الاختصاص أو لعدم استكمال شروط النظر فيها.

وخلاصة القول أن الأندلس بحق كانت تعرف نظاما قضائيا متفردا ومتخصصا، لعب دورا مهما من خلال هيكلته في توفير شروط التقاضي الذي تميز بالعدل والوقوف أمام الظلمة حتى من الحكام.

الهوامش:

1- أبو الأصبع عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجياني- ديوان الأحكام الكبرى ﴿النوازل والأعلام لابن سهل﴾، تحقيق المحامي رشيد النعيمي- شركة الصفحات الذهبية المحدودة فهرسة الملك فهد الوطنية أثناء النشر- ط1- 1417هـ/1997م- ج1 - ص90 .

2- المصدر نفسه- ص90 .

3- أحمد بن يحي الونشريسي- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب- تخريج جماعة من الفقها- بإشراف محمد حجي- دار الغرب الإسلامي- بيروت - د ت - ج10 - ص77 / ذكرها الونشريسي في كتابه الولايات في سياق ذكره للولايات باسم ولاية الردة - ص22.

4- مصطفى الهروس- المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري نشأة وخصائص-مطبعة فضالة- المغرب- 1997م - ص212.

5- ابن حيان- ابن حيان القرطبي- المقتبس في أخبار بلد الأندلس- تحقيق عبد الرحمن علي الحجي- دار الثقافة- بيروت- 1983- ص198 .

6- نفس المصدر- ص38 / ابن الفرضي- الحافظ أبو الوليد عبد الله بن محمّد بن يوسف بن نصر الأزدي - تاريخ علماء الأندلس – الدار المصرية للتأليف والترجمة – القاهرة – 1966 - ج1 - ص105 .

7 - مصطفى الهروس- المرجع السابق –ص 212 .

8- المرجع نفسه- ص 212 .

9- نفس المرجع – ص 213 .

10- ابن بشكوال (أبو القاسم خلف بن عبد الملك)- كتاب الصلة في تاريخ علماء الأندلس- تحقيق صلاح الدين الهوا ري - المكتبة العصرية- صيدا – بيروت- ط1- 2003 - ج1 ص43 .

11- نفس المصدر - ج1--ص213 .

12- مصطفى الهروس- المرجع السابق- ص213. .

13- ابن بشكوال. المصدر السابق- ص43.

14- المصدر نفسه- ص43 .

15- ابن حيان. المصدر السابق- تحقيق عبد الرحمن علي الحجي- ص100.

16- نفس المصدر- ص 104.

17- نفسه- ص 104.

18 ابن الفرضي - المصدر السابق - ص 105 / 1- القاضي عياض- ترتيب المدارك وتقريب المسالك – تحقيق محمّد سالم هاشم – دار الكتب العلمية – بيروت- ط1-1418هـ- 1998م –ج1- ص377.

19- ابن حيان.- المصدر السابق- تحقيق د محمود علي مكي- ص38.

20- ابن الفرضي- المصدر السابق- ص 275.

21 - نفس. المصدر- ص235.

22- ابن بشكوال- المصدر السابق- ص42 - 43.

23- نفس المصدر- ص105.

24-علال الفاسي، الخطط الشرعية، مجلة البينة، العدد 6، أكتوبر 1962، الرباط، المغرب، ص90.

25 - أبو الأصبغ عيسى بن سهل - المصدر السابق- ج1- ص 169 .

26- المصدر السابق، ص 90.

27- محمد عبد الوهاب خلاف، القضاء في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الخامس الهجري، الحادي عشر الميلادي، المؤسسة العربية الحديثة، مصر، ط1، 1413هـ/1992م، ص 526.